مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في سوريا

ندوة عبر الإنترنت حول عدم التمييز ضد العائدين:

حقوق السكن والأرض والملكية والعودة في حالة سوريا

5 حزيران/يونيو 2024 (14.30 إلى 17.00 بتوقيت دمشق/بيروت) على منصة مايكروسوفت تيمز

مذكرة مفاهيمية

الخلفية

في فبراير 2024، أصدر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان -مكتب سوريا تقريراً يسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي يواجهها السوريون العائدون. كما وثق التقرير الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الحكومة وسلطات الأمر الواقع والجماعات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء البلاد ومنها الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة، والعنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي، والإخفاء القسري، والاختطاف.كما تعرّض أشخاص لانتزاع أموالهم وممتلكاتهم، ومصادرة أملاكهم، وحرمانهم من بطاقات الهوية وغيرها من الوثائق. وبينما يواجه السوريون بمجملهم مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، أجبرت الصعوبات الاقتصادية والعنصرية في البلدان المضيفة الكثيرين على العودة رغم المخاطر. كما شدد التقرير على أهمية احترام القانون الدولي، بما في ذلك حقوق اللاجئين وعدم الإعادة القسرية.

يواجه السوريّون العائدون تحدّيات متعدّدة ويتعرّض العديد منهم لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان عند عودتهم إلى سوريا. وقد أدت التدابير التشريعية مثل القانون رقم 2018/10 والقانون رقم 2023/26، إلى جانب أثر الكوارث الطبيعية مثل زلازل 6 شباط/ فبراير 2023، إلى تعقيد اوضاع اللاجئين والنازحين داخليا. وأثرت انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية بشكل غير متناسب على اللاجئين والنازحين داخلياً، الذين غالباً ما يواجهون تحديات في إدارة وحماية ممتلكاتهم وسط إعادة الهيكلة الديموغرافية المحتملة التي تنظمها بعض أطراف النزاع.

وقد أدى غياب المؤسسات الفعالة إلى قيام الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بمصادرة الممتلكات، مما زاد من الخوف وانعدام الثقة في النظام القانوني. كما توجد صورة مقلقة للغاية عن معاناة العائدين، لا سيما النساء منهم، في ظلّ تصاعد عمليات ترحيل السوريين من بلدان أخرى خاصة النساء اللواتي فقدن أزواجهن، واللواتي يواجهن مجموعة من التحديات، بما في ذلك التمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على حقوق السكن والأرض والملكية.

في 19 تموز/يوليو 2022، بحث المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن اللائق في العوائق المحيطة بحماية حقوق السكن في خضم النزاعات وبلدان ما بعد النزاع. وسلط تقريره الضوء على ضرورة تصنيف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، مثل تدمير المنازل على نطاق واسع، ك "***جريمة اهلاك سكني***"[1]واقترح الاعتراف بها كجريمة في الأطر القانونية الدولية. كما عرض التقرير الوضع القائم حيث حوالي ثلث المساكن في سوريا قد تم هدمها جزئيًا أو كليًا طوال فترة النزاع، مما أدى إلى لجوء أكثر من 13 مليون شخص إلى الخارج أو نزوحهم داخل حدود البلاد.

يحظر القانون الدولي التدمير التعسفي للمساكن، والتهجير، والإخلاء القسري، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للحق في السكن اللائق. ويشمل ذلك تدابير لمنع التشرد، وحظر عمليات الإخلاء القسري، والتركيز على الفئات الضعيفة، وضمان السكن اللائق للجميع. وتوفر مبادئ الأمم المتحدة بشأن رد المساكن والممتلكات للاجئين والنازحين، والمعروفة باسم **"مبادئ بينيرو"**، إطارًا شاملاً لمعالجة مسألة استعادة السكن والممتلكات، مع أحكام محددة لدعم مطالب النساء. وفي

[1] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/431/53/pdf/n2243153.pdf?token=aU3FGGCVd5aEaYQTQd&fe=true

سياق النزوح الناجم عن الصراع في سوريا، فإن لهذه المبادئ أهمية كبيرة، حيث تؤكد حقوق اللاجئين والنازحين في السكن والملكية بغض النظر عن الوضع القانوني. وتشدد المبادئ على الحاجة إلى إجراءات عادلة في الوقت المناسب وشفافة وغير تمييزية لمعالجة مطالب الاسترداد وتنفيذها، مع تسليط الضوء على أهمية دعم حقوق جميع الأفراد المتضررين في سوريا، بما في ذلك أولئك الذين أجبروا على ترك منازلهم.

وتبرز في هذه المبادئ التي اكتملت في عام 2005، الأحكام المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي حيث تعرض العلاقة الواضحة بين حقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان بالسكن و الملكية، حيث أن الانتهاكات الجسيمة تدفع الناس بطبيعة الحال إلى الفرار، مما قد يعرض ممتلكاتهم للمصادرة. في حالة النزوح.

في هذا السياق ستنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان - مكتب سوريا **"ندوة عبر الإنترنت حول عدم التمييز ضد العائدين: حقوق السكن والملكية و العودة في حالة سوريا"** لمدة يوم واحد في 5 حزيران/يونيو 2024من الساعة 14:30-17:00 (توقيت بيروت/دمشق) و تهدف الندوة إلى الاستخلاص، من خلال النهج القائم على حقوق الإنسان، وجهات نظر الحلول الدائمة للتحديات الرئيسية التي يواجهها النازحون واللاجئون السوريون في الوصول إلى حقوق السكن و الأرض والملكية وتسليط الضوء على إعطاء الأولوية لحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال واللاجئين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة، في جهود استعادة المساكن والممتلكات.

الأهداف

تهدف هذه الندوة عبر الإنترنت إلى تزويد المشاركين بالمعرفة الأساسية لفهم الحق في الحصول على السكن اللائم وأثره على حياة العائدين في السياق السوري، وبشكل أكثر تحديدًا:

- دراسة ومناقشة الأثر المدمر للنزاع على حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا وتسليط الضوء على المعايير والممارسات التمييزية، بما في ذلك العقبات التي تواجهها النساء في المطالبة بحقوق السكن والملكية وممارستها .
- مناقشة الاستراتيجيات الأفضل لمعالجة الانتهاكات المستمرة المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية، بما في ذلك في مناطق ما بعد النزاع في سوريا.
- دراسة المسارات المتاحة لدعم السكان النازحين في الوصول إلى حقوقهم في السكن والأرض والملكية في سوريا.
- استكشاف الحلول القابلة للتنفيذ والممارسات الجيدة لضمان حقوق السكن و الأرض والملكية للعائدين.

المنهجية

ستجمع الندوة عبر الإنترنت المشاركين/ات من بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة السوريين ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والحقوقيين للحصول على فهم ملموس لهذه المشكلة التي تؤثر على السوريين، بما في ذلك العائدين .
ستمتد الندوة عبر الويب لساعتين ونصف تقريبًا (ساعتين ونصف)، مما يتيح الوقت لإجراء مناقشات متعمقة والمشاركة مع الحضور، وسيتم عقدها على MS TEAMS. وسيشمل العروض التقديمية وجلسات الأسئلة والأجوبة التفاعلية.
ستكون الندوة باللغتين الإنجليزية والعربية مع **ترجمة فورية.**
تلتزم المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشركاؤها بتحقيق التوازن بين الجنسين في فعالياتها وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة.

المشاركة

ستستضيف الندوة عبر الإنترنت مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في السياق السوري، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصحفيين وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الدولية والدول الأعضاء

التاريخ والمكان

ستُعقد الندوة عبر الإنترنت(MS TEAMS) على **منصة مايكروسوفت تيمز** على منصة في 5 حزيران/يونيو 2024 (14.30 إلى 17.00 بتوقيت دمشق/بيروت)
سيتم توفير الترجمة الفورية.

مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سوريا

ندوة عبر الإنترنت حول عدم التمييز ضد العائدين:
حقوق السكن والأرض والملكية والعودة في حالة سوريا

5 يونيو 2024، على منصة مايكروسوفت تيمز

جدول الأعمال

الوقت	الجلسات
14.50 - 14.30	**ملاحظات افتتاحية** - **ديميتر شاليف، رئيس مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سوريا** **المتحدث الرئيسي** - **السيد باولو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية**
15.30 - 14.50	**<u>الجلسة 1:</u> حقوق السكن والأرض والملكية في القانون والممارسة** **المتحدث/ة:** - **السيدة باولا غافيريا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً** - **السيد بالاكريشنان راجاجوبال، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب** - **السيد جوزيف شكلا، منسق شبكة حقوق الإسكان والأرض التابعة للتحالف الدولي للموئل** ***مناقشة***
16.45 - 15.30	**<u>الجلسة الثانية:</u> حقوق السكن والأرض والملكية والعودة في سوريا** **المتحدث/ة** - **رشا القيسي، رئيسة وحدة الرصد والتوثيق في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سوريا** - **عمار عز الدين، مدير العمليات في رابطة المحامين السوريين الأحرار** - **فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان** - **وليد النوفل، صحفي استقصائي في السكن والأرض والملكية، سوريا على طول** - **أنور المجاني- "اليوم التالي"** - **الاء عبد – أكاديمية و عاملة في مجال الحق بالسكن و الجندر** ***مناقشة***
17.00– 16.45	**الملاحظات الختامية**